محكوم بصحته وان صدر من قاضيهم اما المرتد فلا ولي
مطلقا لا على مسلمة ولا على مرتدة ولا غيرهما لانقطاع
الموالاة بينه وبين غيره ولا يفتى نكاح الامة الا بعد اذن
السيد بحجر وكونه فاسقا وكذا كونه رقيقا كما قاله
او مبعضا او كافرا في كافرة لانه يزوج بالملك لا بالولاية
اما لو كانت امة الكافر مسلمة فليس له ان يزوجها اذ لا يملك
المنع بها اصلا بل ولا سائر التصرفات فيها سوى ازالة
الملك عنها وكتابتها بخلاف المسلم في الكافرة
يشترط في الولي زيادة على مامر ان لا يكون مختل النظر
بهرم او خبل واذ لا يكون محجورا عليه بسفه ومتى كان
الاقرب بمعنى هذه الصفات الماضية للولاية فالولاية
للابعد ولا يضر العمى في ولاية التزويج يعني من حيث
صحة العقد لكن يوكل بصيرا في قبض المهر وافتراشه
وعقده بمهر معين لا بشبهه كما قاله ابن حجر وغيره واحرام
احد العاقدين من ولي ولو حاكما او زوج او وكيل عن
احدهما او الزوجة بنسك ولو فاسدا يمنع صحة النكاح
للحديث السابق ولا يفعل الاحرام الولاية للابعد فيزوج
السلطان عند احرام الولي لا الابعد ويشترط في الشاهدين
زيادة على مامر ايضا السمع والبصر والنطق وعدم جرحه
والشاهد في نية تحمل بهرم والضبط ولو مع النسيان
على قرب ومعرفة لسان المتعاقدين وعدم تعيينه للولاية

وكونهما من الانس كما قاله الرملي في شرحه على المنهاج وينعقد
النكاح بابني الزوجين وابويهما وعدوهما لشيوع النكاح
بكل منهم في الجملة ويستوي العدالة وهما المروءة نعم ظاهرا
لا باطنا بان عرفت بالمخالطة بدون التزكية عند الحاكم لان
الظاهر من المسلمين العدالة ولا فرق بين ان يعقد بهما الحاكم
او غيره على المعتمد خلافا لشيخ الاسلام لا بستوري الاسلام
والحرية بان يكون في موضع مختلط فيه المسلمون بالكفار
والاحرار بالارقاء بل لابد من معرفة حالهما باطنا لسهولة
الوقوف عليه ذلك بخلاف العدالة والعتق ولو بان فسق
احد الشاهدين او فسقهما المفهوم بالاولى عند العقد بان
بطلانه لفوات العدالة وانما يتبين ذلك ببينة او اتفاق
الزوجين عليه او اعتراف الزوج به ولا اثر لقول الشاهدين
كنا فاسقين عند العقد كما لا اثر لقولهما كنا فاسقين بعده
الحكم بشهادتهما خاتمة خص النبي صلى الله عليه
وسلم في النكاح بعقده بلا ولي وشهود لان اعتبار الولي
للحياطة عملي الكفاءة وهو فوق الاكفاء واعتبار الشهود
لامن المجحود وهو مامون منه والمراة لو جحدت لم يلتفت
اليها بل قال الرافعي في شارح المهذب فلو ينكر يبيه ويعقده
بلا مهر حالا ومالا وهو يعني الصحة ويعقده بلا اذن من
المنكوحة وولي لانه اولى بالمومنين من انفسهم ويعقده
وحده لنفسه ولغيره فيتولى الطرفين ويعقده في الاحرام

تنبيه ويستوي بالعدالة نعم
لو اخبر عدل بعدم تبيقن الستور
زال الستر اي فلا ينعقد به النكاح
وقول صاحب الذخائر الاشبه الصحة
فان الجرح لا يثبت الا بشاهدين مردود
وليس الزنى اثبات الجرح بل زوال ظن
العدالة وهو حاصل بخبر العدل

تنبيه او اتفاق الزوجين عليه قال
الاذرعي وغيره او علم الحاكم فانه اقر به
الزوج دونهما فرق بينهما من قبله فيسع وعليه
نصف المهر ان لم يدخل بها والا فكله وان
اقرت دونه صدق بيمينه ولكن لا تنوثه
ولا تطالبه بمهر الا ان وافق قطالبه
بالنصف من المهر المسمى

Copyright © King Saud University